حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَة

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م

دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث

هاتف: ٣٤٥٦٨٠٨ فاكس: ٣٤٥٣٢٩٩ ص.ب: ٢٥١٧١ دبي - الإمارات العربية المتحدة

www.irh.ae email:irh@irh.ae

سلسلة الدراسات الفقهية ١٧
Government of Dubai حكومة دبي
دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث
Research House For Islamic Studies And Heritage Revival

الإمام

أبو الحسن اللخمي

وجهوده في تطوير الاتجاه النقدي في المذهب المالكي بالغرب الإسلامي

تأليف

الدكتور محمد المصلح

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

* افتتاحية *

نستفتح بالذي هو خير ، حمداً لله ، وصلاةً وسلاماً على رسوله صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّم وعلى عباده الذين اصطفى .

وبعـــد :

فيسر دار البحوث للدراسات الإسلامية أن تقدِّم للسادة الباحثين في سلسلة « **الدراســـات الفقهية** » كتابها السابع عشر بعنوان : « **الإمام أبو الحسن اللخمي وجهوده في تطوير الاتجاه النقدي في المذهب المالكي بالغرب الإسلامي** » .

ويعد الإمام اللخمي أحد الرواد الكبار في المذهب المالكي بالقرن الخامس الهجري ، وهذا الكتاب يعرض المعالم الأساسية لشخصية أبي الحسن اللخمي الاجتهادية ، وجهوده في تطوير الاتجاه النقدي في المذهب المالكي بالغرب الإسلامي ، كما يبرز مميزات ومكونات منهجه والأسس التي اعتمدها في اختياراته وانتقاداته ومواقف الفقهاء من ذلك .

ومن خلال هذا الكتاب يتجلى جهد أبي الحسن في التأصيل وجمع الروايات والتعليل والتوجيه والتفسير والتنظير والتخريج والتفريع وما إلى ذلك من مباحث مهمة .

وهذا التقديم مقرون بالشكر والعرفان لأسرة « **آل مكتوم** » حفظها الله تعالى ، التي ترعى العلم ، وتشيد نهضته ، وتحيي تراثه ، وتؤازر قضايا العروبة والإسلام ، وعلى رأسها **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد بن سعيد آل مكتوم ، نائب رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء ، حاكم دبي** الذي يرعى هذه الدار لتكون منار خير ، ومنبر حق على درب العلم والمعرفة ، تجدد ما اندثر من تراث هذه الأمة ، وتبرز محاسن الإسلام ، فيما سطره الأوائل ،

وفيما يمتد من ثماره ، مما تجود به القرائح ، في شتى مجالات البحوث الإسلامية ، والدراسات الجادة ، التي تعالج قضايا العصر ، وتؤصل أسس المعرفة ، على مفاهيم الإسلام السمحة عقيدة وشريعة ، وآداباً وأخلاقاً ، ومناهجَ حياة ، مستلهمة الأدب القرآني ، في الدعوة إلى الله على بصيرة ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ .

وكذلك مؤازرة **سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي، وزير المالية والصناعة .**

سائلين الله العون والسداد ، والهداية والتوفيق .

ولا يفوت الدار أن تشكر من أسهم في خدمة هذا العمل العلمي، من العاملين بالدار :

١ - باحث : الشيخ/ **سعد بن عبد الرحيم بنيحيى.**

٢- باحث : الشيخ/ **عمر محمد سيد عبد العزيز .**

٣- مساعد باحث : الشيخ / **محمد سعد خلف الله الشحيمي .**

٤- مساعد باحث : الشيخ / **سامح علي ناصر الناخبي .**

الذين قاموا بمراجعة الكتاب وتصحيحه وتدقيق تجارب الطبع والتنضيد.

٥ - فني الكمبيوتر : السيد / **محيي الدين حسين يوسف** ، الذي قام بالتنضيد والإخراج الفني للكتاب .

ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يعين على السير في هذا الدرب ، وأن يتواصل هذا العطاء من حسن إلى أحسن .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

دار البحوث

مقدمـــــة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحابته ومن والاه إلى يوم الدين،

أمَّا بعد، فإنَّ من معاني كلمة النقد في استعمالها اللغوي إبراز محاسن الشيء ومساوئه، وتمييز جيده عن رديئه، وقد نعتُّ بها المنحى الذي سلكه بعض الفقهاء في دراسة المذهب المالكي، لوضوح العلاقة بين دلالتها تلك وبين المعنى الخاص الذي انبنى عليه مسلك هؤلاء، إذ يلاحظ أن عملهم لا يخرج في الغالب عن تبيان الصحيح والضعيف من فروع المذهب، انطلاقاً من عرضها على أصوله وقواعده وضوابطه.

وإذا كان المذهب المالكي قد تعرض للانتقاد في فروعه وأصوله ومصادره ومناهج التأليف فيه-كما سأوضح ذلك في مقدمة الباب الثاني-، فإنَّ موضوع البحث يرتبط بمجال النقد على مستوى الفروع خاصة، انطلاقاً من جهود أحد الرواد الكبار في القرن الخامس الهجري الذي هو أبو الحسن علي ابن محمد الربعي اللخمي المتوفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.

إنَّ الإرهاصات الأولى في هذا المجال تعود إلى زمن مبكر من مرحلة تأسيس المذهب، ولعل أقدمها-حسب المعطيات المتوافرة لحد الآن- تلك التي ظهرت على يد عبد الرحمن بن القاسم أحد التلامذة الكبار للإمام مالك بن أنس، فقد كانت له استدراكات وتعقيبات ومخالفات لشيخه مالك في كثير

من فروع المذهب، كما تشهد بذلك المدونة الكبرى لسحنون بن سعيد (ت٢٤٠هـ) وغيرها من المصادر الأولى للفقه المالكي، ثم توالت الجهود في هذا المجال من قبل التلامذة الآخرين للإمام وأتباعه، ومن قبل غيرهم من المنتمين إلى المذاهب الفقهية الأخرى.

وإذا كانت الانتقادات الموجهة إلى المذهب في هذا المجال من الخارج، لها منطلقاتها وأسسها واعتباراتها الخاصة، فإنَّ التي وجهت إليه من الداخل أي من المنتمين إليه، تنطلق على العموم من المكونات الذاتية للمذهب نفسه، بمعنى أنها تقوم على عرض فروع المذهب على أصوله وضوابطه ومراعاة مدى الانسجام بينها.

والجهود المبذولة في هذا الاتجاه من تلامذة الإمام وأتباعه الأوائل كانت تعد ممارسة عادية، باعتبار أن روح الاجتهاد كانت ما تزال يومئذ سارية في العطاء الفقهي على العموم.

وبعد شيوع التقليد أصبح من يعنى بذلك ملحوظا عليه، ولافتا للأنظار، ومثيرا للتساؤلات، لكن مع ذلك ظل هذا النوع من النقد يمارس لدى عدد من الأتباع، وبشكل تلقائي في غالب الأحيان.

وقد عرف تطوراً ملحوظاً عند فقهاء العراق المالكية كأبي بكر الأبهري، وأبي الحسن بن القصار، والقاضي إسماعيل، والقاضي عبد الوهاب ونظرائهم، بيد أن خطوات هؤلاء لم تواصل بعدهم في العراق، نظرا لعجز المذهب المالكي هناك عن الصمود أمام المذاهب الأخرى التي استأثرت بالميدان.

ومما يلاحظ على هذا الاتجاه النقدي الداخلي، أنه ورد في أنماط مختلفة من التأليف الفقهي الذي عرف في المذهب، فقد تناوله المصنفون في الخلاف العالي كابن العربي المعافري في «أحكامه» وابن عبد البر النمري في «استذكاره»، وابن رشد الحفيد في «بدايته»، ويسجل على هؤلاء ونظرائهم أنهم مارسوا هذا النوع من النقد بنسب متفاوتة، وورد عندهم في سياق المقارنة بين فروع المذاهب الفقهية المختلفة، ولم يكن قصدهم الانتصار للمذهب والذب عنه.

وتناوله بعض المؤلفين في الخلاف العالي أيضاً ممن غلب عليهم الانتصار للمذهب والدفاع عنه مثل القاضي عبد الوهاب في كتابه «المعونة»، وأبي عبد الله المازري في كتابيه «المعلم بشرح مسلم» و«شرح التلقين».

كما عني به المصنفون في فروع المذهب خاصة، وورد عندهم في التعاليق والشروح والأحكام والموسوعات وغيرها من أشكال المصنفات في فروع المذهب، وهؤلاء منهم من مارس هذا النقد مع بقائه مرتبطاً في نتائج دراسته بمقتضى المذهب ولم يخرج عنه إلا قليلاً كأبي عبد الله المازري في «تعليقه على مدونة سحنون»، وإبراهيم بن بشير في كتابه «التنبيه على مبادئ التوجيه»، وأبي الوليد بن رشد الجد في كتابه «البيان والتحصيل»، والقاضي عياض في كتابه «التنبيهات على المدونة»، ومنهم من مارسه واستخدم أدواته المنهجية من غير مبالاة بما يترتب على ذلك من نتائج مادام المنطلق هو النظر في الفروع على ضوء أصول المذهب وضوابطه، وهذه الخصوصية لا أعلم أحداً يمتاز بها في

هذا المجال سوى أبي الحسن اللخمي، كما سيتضح ذلك أثناء الحديث عن منهجه النقدي العام.

والذين مارسوا هذا النقد في دراستهم للمذهب ممن ألفوا في فروعه خاصةً أكثر من غيرهم عدداً، وأوسع منهم تطبيقاً لأدواته وأساليبه.

وقد ظهر هؤلاء وكثر عددهم بشكل ملحوظ في القرن الخامس وبداية السادس، ففي هذه المرحلة نما العطاء في هذا المجال نمواً مطرداً إلى أن صار اتجاها يمثله أعلام بارزون ينتهجون فيه خطة واضحة، ظاهرة المعالم والسمات، محددة الأساليب والمرتكزات.

فعلى الرغم من ورود أعمالهم في سياقات متنوعة، فإنَّ المنطلقات والوسائل المستخدمة مثل التخريج والترجيح والتوجيه والتعليل والتأصيل والتصحيح والتنظير، وغيرها من مكونات هذا الاتجاه ومميزاته التي سأتحدث عنها في مواضعها، تعد من القواسم المشتركة بينهم لا يختلفون إلا في كيفية توظيفها ونسب استعمالها.

ومن العوامل التي ساعدت على ظهور هذا الاتجاه وانتشاره السريع في هذه المرحلة: استئثار المذهب المالكي بالساحة الفقهية إثر اختفاء المذاهب الأخرى التي كان لها وجود قوي في هذه الربوع، إذ يلاحظ أن كثيرا من المالكية بعد انفراد مذهبهم بالميدان، عكفوا على دراسته والنظر في إنتاجه عبر المراحل السابقة بعقلية متأثرة بأساليب الحجاج والمناظرة التي كانت مستخدمة لديهم في مناقشة الآخر، وقد اتخذ معظمهم مدونة سحنون منطلقاً لدراسة

أقوال وروايات المذهب بتلك الأساليب، لذلك يلاحظ أن جل المصنفات التي ظهرت في هذه المرحلة - وبخاصة في إفريقية (تونس) - ترتبط بالمدونة، وهي التي عرفت بالتعاليق، وكان لها أثر واضح في منهج أبي الحسن كما سأبين ذلك في موضعه.

ومنها مبالغة كثير من أتباع المذهب في تقليد أئمته والجمود على نصوصه، مما دفع غيرهم ممن رفضوا هذا الجمود إلى الإنكار عليهم والتصدي لمسلكهم، وفي هذا السياق تندرج تلك الانتقادات التي انهال بها ابن عبد البر في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» وابن العربي في كتابه «العواصم من القواصم» على هؤلاء من أهل الأندلس والمغرب.

ومنها أيضاً ما وقع من خلط بين روايات وأقوال المذهب ومزج الصحيح منها بغيره، وذلك من الأسباب التي حملت ابن رشد الجد على تأليف كتابه «البيان والتحصيل» الذي جعله تعليقاً على كتاب «المستخرجة» ليصحح الأخطاء التي ارتكبها مؤلفه في هذا المجال كما سأوضح ذلك أثناء الحديث عن ابن رشد.

ومنها كذلك دخول مؤلفات العراقيين المالكية إلى الغرب الإسلامي وتأثر كثير من فقهائه بمنهجهم في دراسة المذهب، وقد أشرت إلى أن مالكية بغداد كانت لهم إسهامات واضحة في هذا الخط النقدي الذي عرف امتدادا عند المغاربة في هذه المرحلة.

وبهذه العوامل وغيرها برز هذا الاتجاه وانتشر في بلاد المغرب خصوصاً

في إفريقية والأندلس، وكثر أعلامه وتعددت مظانه، بيد أن عمره لم يتجاوز حدود منتصف القرن السادس الهجري، فبالرغم من أن أعلامه كانوا من النظار الكبار وكان لهم تلاميذ وأتباع كثر، فإنَّ طريقتهم لم يكتب لها أن تستمر بعد هذه الفترة حسب ما يتوفر لدينا من معطيات في هذا المجال لحد الآن.

والكشف عن هذا الاتجاه النقدي في المذهب وإبراز أعلامه وتحديد جوانبه المنهجية غاية دونها خرط القتاد، ذلك لأن العطاء الذي يمثله مازال معظمه مخطوطا، ولا يخفى ما للبحث في عالم المخطوط من معوقات ومثبطات، سواء تعلق الأمر بالوصول إليه أو بقراءته والإفادة منه، ولأن الالتفات إليه من قبل الباحثين في المذهب المالكي لا يتجاوز-في حدود علمي- الإشارات العابرة ضمن الحديث العام عن مصادر المذهب وتطوره ومراحله المختلفة، ولعل ذلك من أهم ما يعطي للبحث فيه مشروعية، ويزيده قيمة وأهمية.

واختيار أبي الحسن اللخمي والتركيز على جهوده في هذا المجال النقدي يستند إلى الأسباب الآتية:

١- توسعه في توظيف وسائل وأساليب هذا الاتجاه أكثر من غيره، فقد تتبع فروع المذهب في كل أبوابها وتناول أئمته كلهم بدون استثناء.

٢- حرصه على الالتزام بمقتضيات منهجه النقدي أكثر من غيره، فقد كان ينظر في فروع المذهب ويعرضها على مستنداتها فأي نتيجة انتهى إليها نظره التزم بها واستسلم لها، لذلك خرج عن المذهب في مسائل كثيرة،

وخالف أئمته في قضايا متعددة إلى درجة أن كثيرا من الفقهاء وصفوه بمزق المذهب.

٣- جرأته على اختيار ما يراه صوابا ورد ما لا يراه كذلك، وهذه خاصية لا تتوافر لنظرائه في هذا الاتجاه، وهي التي أثارت حوله التساؤلات والردود كما سيتضح ذلك في ثنايا البحث.

٤- تأثيره الواضح فيمن جاء بعده، إنَّ أبا الحسن يمثل محطة مهمة في تاريخ هذا الاتجاه النقدي، فقد اطلع على جهود سابقيه واستوعب معظمها كما يشهد بذلك كتابه التبصرة، ونظر فيها نظر الصيرفي الحاذق، ثم بنى من خلالها طريقته المتميزة في دراسة فروع المذهب، وقد خلفت هذه الطريقة أثراً ملموساً في إنتاج تلاميذه وغيرهم من فقهاء إفريقية والأندلس كأبي عبد الله المازري وإبراهيم بن بشير وابن رشد الجد والقاضي عياض كما سيتضح ذلك في الباب الثالث.

٥- تعرض منهجه واختياراته للتقويم من قبل معاصريه ومن أتى بعدهم، فقد أثارت طريقته المتميزة ردودا مختلفة حملت العديد من الفقهاء على إعادة النظر في منطلقاتها، وإخضاع ما ترتب عليها من نتائج للتقويم والتمحيص، وهذا التقويم-بغض النظر عن بواعثه- يعد إثراء لهذا الاتجاه وإغناءً له وتطويراً لوسائله وأساليبه، وبذلك يكون أبو الحسن قد طور هذا الاتجاه من جهتين مختلفتين: طوره من جهة توظيفه المتميز لمكوناته، وطوره أيضاً من جهة الردود التي أثيرت حوله والتمحيص الذي تناول اختياراته.

وإذا كانت لهذه الطريقة اللخمية امتداد في المذهب على مستويات متعددة وآثار واضحة فيه-كما أشرت إلى ذلك- فإنَّ مواقف الفقهاء منها لم تكن موحدة، بل جاءت في أشكال وأنساق مختلفة وهي - على تنوعها - تعود إلى ثلاثة مواقف أساسية:

الموقف الأول: يتلخص في استحسان هذه الطريقة والانتصار لها والدعوة إلى تبنيها والأخذ بها في الدراسة الفقهية، وهو الذي عبر عنه بعض الفقهاء بقوله:

واظب على نظر اللخمي إنَّ له
فضلاً على غيره للنَّاس قد بانا
يستحسن القول إنْ صحَّت أدلته
ويوضح الحق تبياناً وفرقانا
ولا يبالي إذا ما الحق ساعده
بمن يخالفه في النَّاس مَنْ كانا

والموقف الثاني: يتحدد في مناقشة هذه الطريقة ومحاكمة نتائجها إلى أصول المذهب ومقتضياته، فما كان منسجماً معها قُبل وما كان غير منسجم رفض.

والموقف الثالث: يتمثل في اعتبار هذه الطريقة مجرد تمزيق للمذاهب، وهو الذي عبر عنه بعضهم بقوله:

لقد مزقت قلبي سهام جفونها

كما مزق اللخمي مذهب مالك[1]

وأشار إليه أيضاً محمد النابغة الشنقيطي في منظومته الطليحة-وهو يتحدث عن المصادر المعتمدة في المذهب-بقوله:

واعتمدوا تبصرة اللخمي

ولم تكن لعالم أمي

لكنه مزق باختياره

مذهب مالك لدى امتياره[2]

والتساؤل الكبير الذي تثيره هذه المواقف هو: لماذا خضعت طريقة أبي الحسن للتقويم والتمحيص وانتقد في اختياراته أكثر من غيره؟ هل كان ذلك لأنه خالف المذهب وخرج عنه؟ أو لأن الأسس التي اعتمدها ليست صحيحة؟ أو أنها صحيحة ولكنه لم يحسن استعمالها؟ أو لأنه لم يكن متمكنا من أصول المذهب وفروعه وليس أهلا لأن يجتهد فيه؟ أو لأنه أساء الأدب مع أئمة المذهب؟...

وهذه التساؤلات والاحتمالات سيجيب عنها البحث ويوضحها في ثنايا عرض مكونات منهج أبي الحسن والأسس التي اعتمدها في اختياراته وانتقاداته، ومواقف الفقهاء من ذلك، في البابين الثاني والثالث.

---

(١) انظر: منح الجليل على مختصر خليل ٣/ ٨١٤.

(٢) انظر: البوطليحية ٧٤-٧٥.

وفيما يخص المحاور التي وزعت عليها مادة البحث، والخطة المرسومة لتناولها، فإنَّ النظر اقتضى أن تكون على الشكل الآتي:

لقد قسمت مادة البحث إلى أربعة أبواب، مسبوقة بمقدمة ومذيلة بخاتمة وفهارس عامة.

الباب الأول: تناولت فيه المحيط السياسي والثقافي بإفريقية في أواخر القرن الرابع وطيلة الخامس، وترجمت فيه لأبي الحسن اللخمي: موضوع الدراسة. وقد وزعت محتوياته على ثلاثة فصول أساسية:

الفصل الأول: استعرضت فيه مجمل الأحداث السياسية التي عرفتها المنطقة خلال هذه المرحلة، وقد اشتمل على مبحثين: المبحث الأول في انقسام الدولة الصنهاجية وانفصالها عن الخلافة الفاطمية، وتحته مطلبان: الأول في انقسام الدولة الصنهاجية، والثاني في انفصالها عن الخلافة الفاطمية، والمبحث الثاني تناولت فيه الحديث عن دخول أعراب بني هلال إلى إفريقية، والوضع السياسي لمدينة سفاقس التي عاش بها أبو الحسن اللخمي.

وخصصت الفصل الثاني للوضع الفكري والثقافي في هذه المرحلة، وقد قسمته إلى مبحثين:

المبحث الأول: في علاقة العلماء بالسلطة الحاكمة وتحته مطلبان:

المطلب الأول: تحدثت فيه عن صراع أهل السنة مع الشيعة وأتباع العبيديين.

المطلب الثاني: تناولت فيه علاقة العلماء بالأمراء الصنهاجيين.

وفي المبحث الثاني: تحدثت عن أهم الروافد العلمية والثقافية التي كانت ظاهرة في هذه المرحلة. وتحته أربعة مطالب: المطلب الأول في الفقه، والثاني في الحديث والقراءات، والثالث في العقائد والجدل، والرابع في الزهد والتصوف.

أمَّا الفصل الثالث: فقد تناولت فيه ترجمة أبي الحسن اللخمي: وفيه ثلاثة مباحث، المبحث الأول في نشأته وشيوخه، تحته ثلاثة مطالب، المطلب الأول في اسمه ونسبه، والمطلب الثاني في ميلاده ونشأته، والمطلب الثالث في شيوخه. والمبحث الثاني في المهام العلمية التي اشتغل بها ويضم ثلاثة مطالب: المطلب الأول في اشتغاله بالتدريس، المطلب الثاني في اشتغاله بالإفتاء، والمطلب الثالث في اهتمامه بالتأليف. والمبحث الثالث، تناولت فيه تلامذته ومكانته في المذهب المالكي واتجاهه العقدي ثم وفاته، وتحته أربعة مطالب، الأول في تلامذته، والثاني في مكانته داخل المذهب المالكي، والثالث في مذهبه العقدي، والرابع في وفاته.

الباب الثاني: تناولت فيه منهج أبي الحسن وطريقته النقدية، وقد قسمته إلى فصلين رئيسين تندرج تحتهما عدة مباحث فرعية.

الفصل الأول: خصصته لمميزات المنهج النقدي عند أبي الحسن، ومقوماته، وأدواته، انطلاقاً من كتابه التبصرة. وقد وزعت مادته على ستة مباحث:

المبحث الأول: تحدثت فيه عن كتاب التبصرة، وقد ضمنته أربعة

مطالب: المطلب الأول في نسبته إلى مؤلفه وتسميته، المطلب الثاني في تاريخ تأليفه، المطلب الثالث في منهج أبي الحسن في تقديم مادة الكتاب، المطلب الرابع في قيمة الكتاب ضمن مصادر المذهب المالكي.

المبحث الثاني: أوضحت فيه منحى أبي الحسن في التعامل مع المذهب وتجلياته في منهجه النقدي، وقد قسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: في نبذه للتعصب وجرأته في نقد المذهب،

المطلب الثاني: في خروجه عن المذهب.

المبحث الثالث: تناولت فيه الخلاف المذهبي عند أبي الحسن، وقد تحدثت عنه في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: إنشاؤه للخلاف داخل المذهب.

والمطلب الثاني: تحدثت فيه عن طريقته في عرض الخلاف قبل التعليق عليه.

والمطلب الثالث: موقفه من الخلاف.

المبحث الرابع: خصصته لمنهج أبي الحسن في الترجيح، وتحته ثلاثة مطالب: المطلب الأول في مفهوم الترجيح عنده، المطلب الثاني في مصطلحاته ومراتبها، والمطلب الثالث في أنواعه.

المبحث الخامس: تناولت فيه جهود أبي الحسن في التأصيل والتوجيه والتعليل، وقد قسمته إلى أربعة مطالب: